



## محكمة المحاسبات

التقرير حول الرقابة المالية  
على بلدية ماطر للسنة المالية 2017  
في إطار برنامج التنمية الحضرية والحكمة المحلية

أحدثت بلدية ماطر (فيما يلي البلدية) بمقتضى الأمر المؤرخ في 12 أكتوبر 1898 وتبلغ مساحة المنطقة البلدية 750 هكتاراً كما يبلغ عدد سكانها 32.492 نسمة وعدد المساكن بها 9.363 حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. بلغ مجموع موارد البلدية لسنة 2017 ما قيمته 7.641 ألف دينار في ما بلغ مجموع نفقات البلدية لنفس الفترة 5.492 ألف دينار.

وبحسب المؤشر المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بالنسبة فإن مؤشر الاستقلالية المالية<sup>1</sup> (76,6%) تجاوز المعيار المرجعي (أكثر من 67%) كما مثلت كتلة الأجرور 53,4% من نفقات العنوان الأول وهي بذلك في حدود المعيار المرجعي المعتمد<sup>2</sup> ( أقل من 55%) أما بالنسبة لمؤشر القدرة على الادخار<sup>3</sup> فكان دون المعيار المرجعي (أكثر من 20%) حيث لم يتجاوز نسبة 5,4%.

وتولت دائرة المحاسبات في إطار برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية النظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2017 والتحقق إحكام إعداد الحساب المالي وصحة البيانات المسجلة به ومصداقيتها ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المودع لدى كتابة الدائرة بتاريخ 29 جوان 2018 فضلاً عن استغلال كل من المعطيات المستقة من الاستبيان الموجه للبلدية والمستخرجة من منظومة "أدب بلديات" وذلك فضلاً عن الأعمال الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاص، خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمثل مصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي لسنة المعنية وذلك حسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانيات الجماعات المحلية.

كما أفضت المهمة الرقابية إلى ملاحظات أخرى تعلقت بالموارد وبالتصريف في الأموال العقارية الخاصة وبالنفقات وهي مجالات تتطلب مزيد الحرص من قبل البلدية لتحسين تعبئة مواردها ومزيد التحكم في النفقات.

ويبرز الجدول الموالي ملخص الحساب المالي للبلدية لسنة 2017.

<sup>1</sup> (موارد العنوان الأول - المتاب من المال المشتركة) / موارد العنوان الأول.

<sup>2</sup> كتلة الأجرور / نفقات العنوان الأول

<sup>3</sup> الادخار الخام (المقايس المستعملة لتسديد مصاريف بالجزأين 3 و4 من العنوان الثاني) / موارد العنوان الأول.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017

العنوان	الجزء	الصنف	المبلغ
			3 693 050
		المقابض	
	العنوان الأول		4 235 835
		المداخيل الجبائية الإعتيادية	3 153 382
		المعاليم على العقارات والأنشطة	3 069 393
		مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	2 361 782
		معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	338 234
		المداخيل الجبائية الإعتيادية الأخرى	0
		بقايا /استخلاص المداخيل الجبائية الإعتيادية	(2 616 026)
		المداخيل غير الجبائية الإعتيادية	1 082 453
		مداخيل أملاك البلدية الإعتيادية	486 383
		المداخيل المالية الإعتيادية	951 376
		بقايا /استخلاص المداخيل غير الجبائية الإعتيادية	(355 306)
	العنوان الثاني		3 405 057
		الموارد الخاصة للبلدية	3 328 565
		موارد الاقتراض	76 492
		الموارد المتأنية من الإعتمادات المحالة	0
		مقابض خارج الميزانية	989 666
		النفقات	
	العنوان الأول		2 983 459
		نفقات التصرف	2 786 591
		التأجير العمومي	1 594 020
		وسائل المصالح	987 716
		التدخل العمومي	204 855
		نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	0
		فوائد الدين	196 868
	العنوان الثاني		2 508 825
		نفقات التنمية	2 265 943
		تسديد أصل الدين	242 882
		نفقات مسددة من الإعتمادات المحالة	0
		نفقات خارج الميزانية	4 001 286
		<sup>4</sup> الفائض	2 830 039

<sup>4</sup> باعتبار المصاري夫 المأذونة بعنوان فوائض وبالبالغة 2.148.608 د.د.

## ١. الموارد

تقتضي الوضعية المالية للبلدية العمل على مزيد دعم مواردها من خلال إحكام استغلال الإمكانيات المتاحة والتقليل من بقایا الاستخلاص. وشملت الأعمال الرقابية هيكلة الموارد وتعبيتها.

### أ- هيكلة الموارد

تم النظر في موارد العنوانين الأول والثاني من خلال تحليل أهم المؤشرات المالية الخاصة بالبلدية.

#### ١- موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 5.235.835,190 د تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود على التوالي 3.153.382,234 د و 1.182.452,956 د. وتتأتى المداخيل الجبائية الاعتيادية أساساً من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة بنسبة 42,5% ومن مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه بنسبة حوالي 47,8% وهو ما يبرزه الجدول الموجز:

النسبة %	المبلغ (د)	أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية
42,5	1 338 935,981	المعاليم على العقارات والأنشطة
47,8	1 508 702,883	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه
9,7	305 743,370	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسادة خدمات
0,0	0,000	المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى
%100	3 153 382,234	المجموع

وتتأتى "المعاليم على العقارات والأنشطة" في سنة 2017 بنسبة تفوق 85% من المعاليم الموظفة على الأنشطة. ويبرز الجدول الموجز مختلف مكونات هذه المعاليم ونسبها :

النسبة (%)	المقايس المتجزء (د)	المعاليم على العقارات والأنشطة
10,5	140 983,749	المعلوم على العقارات المبنية
3,6	48 576,059	المعلوم على الأراضي غير المبنية
85,8	1 149 376,173	معاليم أخرى (باعتبار المبالغ المتأتية من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المبنية بما قدره 1.107.850,834 د)

النسبة (%)	المقاييس المنجزة (د)	المعاليم على العقارات والأنشطة
100	1 338 935,981	المجموع

وتمثل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية ثاني أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل ما قيمته 1.107.850,83 د في سنة 2017 أي ما يمثل 35% من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية. أما المداخيل المتاتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 140.983,749 د و48.576,059 د وهي لا تمثل في مجموعها سوى 6% من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

كما اقتصرت مداخيل معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات التي ارتفع مقدارها إلى 743,370 د على نسبة 9,7% من المداخيل الجبائية الاعتيادية. وبلغت مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه 702,883 د أي ما يمثل نسبة 47,8% من هذه المداخيل.

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 277.404,065 د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 212.507,848 د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 64.896,217 د.

وباعتبار بقایا الاستخلاص البالغة 1.632.351,613 د في موی 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى ما قدره 1.909.755,678 د في سنة 2017 لم يتم منها استخلاص سوى 189.559,808 د أي بنسبة لم تتجاوز 10% من المعاليم الواجب استخلاصها بهذا العنوان.

وفيما يتعلق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية والبالغة في سنة 2017 ما قيمته 1.082.452,956 د. فهي تتوزع بين "مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" (137.935,558 د) و"المداخيل المالية الاعتيادية" (944.517,398 د) المتاتية أساساً من المناصب من المال المشترك للجماعات المحلية في حدود 880.421 د.

وتتأتى مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية في سنة 2017 أساساً من مداخيل كراء عقارات معدّة لنشاط تجاري وعقارات معدّة للسكن في حدود تباعا 121.117,219 د و3.478,292 د وهو ما يمثل حوالي 90% من مجموع مداخيل الأصول. وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأصول إلى ما جملته 348.474,250 د تم استخلاصها في حدود 40% خلال سنة 2017.

## 2-موارد العنوان الثاني

تشمل موارد العنوان الثاني الموارد الخاصة للبلدية والموارد المتأتية من الاقتراض في حدود تباعاً 3.328.564,935 د و 1.259.738,559 د. وتتأتى الموارد الخاصة للبلدية في حدود 76.491,991 د و 2.067.666,026 د تباعاً من المنح المسندة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بعنوان سنة 2017 ومن المبالغ غير المستعملة من العنوان الأول للسنوات الفارطة. ويبرز الجدول الموالي توزيع موارد العنوان الثاني:

الجزء	المبلغ (د)	النسبة (%)
الموارد الخاصة للبلدية	3 328 564,935	97,8
موارد الاقتراض	76 491,991	2,2
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	0	0
جملة موارد العنوان الثاني	3 405 056,926	100

### ب-تحصيل الموارد

تم الوقوف على ملاحظات تعلقت أساساً بتحقيق تقديرات الموارد وإعداد وثيق جداول التحصيل وبتبعة المداخيل المتاحة للبلدية وبالتصريح في أملاكه العقارية.

### 1-إنجاز تقديرات الموارد

يبرز الجدول الموالي نسب إنجاز تقديرات موارد العنوانين الأول والثاني خلال سنة 2017. ولئن تجاوزت نسبة إنجاز موارد العنوان الأول 100% من التقديرات الأولية فقد تبين من خلال فحص الحساب المالي للبلدية وجود بقايا استخلاص هامة بلغت 2.889.335,841 د. بعنوان مداخيل كراء العقارات المعدّة لنشاط تجاري (335.795,538 د) ومعاليم إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المراقب العمومية فيه (857.578,665 د) ومعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية (1.632.351,613 د).

البيان	التقديرات (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول	4 150 000,000	4 235 835,190	102
المعاليم على العقارات والأنشطة	1178500	1 338 935,981	114
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المراقب العمومية فيه	1512000	1 508 702,883	100
معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	333 400,000	305 743,370	92

البيان	المقدرات (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
المداخيل الجبائية الاعتبادية الأخرى	0,000	0,000	-
مداخيل أملاك البلدية الاعتبادية	115 100,000	137 935,558	120
المداخيل المالية الاعتبادية	1 011 000,000	944 517,398	93
مجموع موارد العنوان الثاني	4 376 000,000	3 405 056,926	78
الموارد الخاصة للبلدية	3 628 145,009	3 328 564,935	92
موارد الاقتراض	747 854,991	76 491,991	10
الموارد المتأنية من الاعتمادات المحالة	0,000	0,000	-

## 2- تعبئة الموارد البلدية

مكّن النظر في إجراءات تعبئة الموارد من قبل البلدية من الوقوف على ملاحظات تعلّقت بالأمساس بإعداد جداول التحصيل وثقليلها فضلا عن إجراءات الاستخلاص والتصريف في أملاكها العقارية.

### ► توظيف المعاليم وإعداد جداول التحصيل

خلافاً لأحكام مجلة الجباية المحلية لم تسع البلدية بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية على تعديل الآليات المتاحة لها بالفصل 21 و 22 و 27 من المجلة المذكورة من خلال طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين وحافظي الوثائق على غرار فرع إدارة الملكية العقارية فضلا عن الإمكانيّة المتاحة لها لطلب البيانات المتوفرة لدى فروع كل من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز للتعرف على عدد المشتركين والمقاربة مع الإحصائيات المتوفرة بجدول تحصيل المعاليم على العقارات لتحييّتها. وتجدر الملاحظة إلى أنّه تم إحصاء ما عدده 9908 عقار و 678 أرض و 1662 مؤسسة لم تتمكن البلدية إلى موفي نوفمبر 2018 من إدراجها بجدول التحصيل وهو ما لم يمكن البلدية من تعبئة موارد إضافية.

كما تم تسجيل تأخير في ختم عملية الإحصاء حيث لوحظ عدم شمولية توظيف المعلوم على العقارات المبنية إذ تضمن جدول التحصيل لسنة 2017 ما عدده 7.249 فضلا بمعاليم جملية موظفة بلغت 282.668,052 د في حين أفرزت نتائج الإحصاء حسب المعطيات التي تم توفيرها بتاريخ 11/12/2018 من قبل مصالح البلدية 7965 عقارا أي بفارق في العقارات المدرجة بلغ 716 عقارا مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة قدر من قبل الفريق الرقابي بما لا يقل عن 27,924 أد.5.

<sup>5</sup> تم احتسابه على أساس معدل المعلوم الموظف بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى الأراضي غير المبنية حيث شمل جدول التحصيل بعنوانها لسنة 2017 ما عدده 601 فصلاً بما قيمته 35.503,395 دينار في حين بلغ عدده حسب المعطيات المتوفرة بمصالح البلدية 611 أرضاً أي بفارق بلغ 10 أراضٍ مما ترتب عنه نقصاً في المعاليم الموظفة قدرّ من قبل الفريق الرقابي بما لا يقلّ عن 590 دينار<sup>6</sup>.

كما أوجبت أحكام الفصل 14 من مجلة الجباية المحلية ومناشير وزير الداخلية في الغرض إدراج جملة من البيانات الأساسية ضمن جداول تحصيل المعاليم الموظفة على العقارات وذلك قصد تيسير إجراءات استخلاص المعاليم المستوجبة وضمان نجاعتها إلا أنه تبين أن جداول التحصيل وخاصة منها المتعلقة بتحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية تفتقر لعديد البيانات الأساسية على غرار رقم بطاقة التعريف الوطنية وتاريخ تسليمها وعنوان المطالب بالأداء.. مما يعرقل إجراءات استخلاص المعاليم المستوجبة من قبل القابض البلدي ويحول دون استيفاء أعمال التبليغ قصد تحصيل المعاليم المثلثة ويضاعف مخاطر سقوطها بالتقادم.

وتبيّن غياب عمليات تحيّن دورية لجدول مراقبة الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية ببلدية ماطر حيث لم تبادر البلدية بتحيّنه منذ سنة 2006 إلا خلال سنة 2018 (1348 فصلاً خلال سنة 2017 مقابل 1461 فصلاً خلال سنة 2018) كما لم تتولّ البلدية إعداد جدول تحصيل الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والبالغ المستخلص.

#### ► تثقييل المعاليم

نص الفصلان الأول و30 من مجلة الجباية المحلية على أنه "يستوجب بتاريخ غرة جانفي من كل سنة المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية"، غير أنه تم تثقييل جداول تحصيل بعنوان هذين المعلومين خلال سنة 2017 بتأخير بلغ 51 يوماً وتدعى البلدية إلى العمل على تقليل آجال تثقييل جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية وذلك بالتنسيق مع كل من القباضة البلدية وأمانة المال الجبوبية ببنزرت.

<sup>6</sup> تم احتسابه على أساس معدل المعلوم الموظف بجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2017.

## ➤ استخلاص المعاليم

لوحظ ضعف نسب استخلاص المعاليم على العقارات خلال سنة 2017 حيث بلغت 9,42 % و 21,72 % على التوالي بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية.

إذاء ضعف نسب الاستخلاص اقتصرت الإجراءات بعنوان استخلاص المعلوم على العقارات المبنية خلال سنة 2017 على توجيهه 3000 إعلاما و 750 إنذارا إلى المطالبين بالمعلوم واقتصرت الإجراءات على 41 % فحسب من الفصول المعنية (7249 فصلا).

من جهة أخرى، وبخصوص الفصول المعنية بالمعلوم على الأراضي غير المبنية والبالغ عددها 601 فصلا خلال سنة 2017 لم تتول القباضة البلدية القيام بإجراءات التتبع بخصوصها.

كما لم تتمكن بلدية ماطر إلى مواف نوفمبر 2018 من اتخاذ الإجراءات الضرورية على المستويين الفي والمادي والتي من شأنها أن تمكّن القباضة البلدية من استغلال منظومة "التصريف في موارد الميزانية" حيث ما زالت متابعة الاستخلاصات والقيام بإجراءات تتبعها تتم عن طريق مسک جذادة خاصة بكل فصل يدويا. ولا تمكّن هذه الوضعية من تحديد مبالغ البقايا للاستخلاص المتعلقة بكل فصل بصفة حينية كما تحدّد من نجاعة إجراءات تتبع استخلاص المعاليم حيث يمكن أن تشمل التبعات فصولاً تم استخلاص المبالغ المتعلقة بها مقابل السهو عن فصول أخرى يمكن أن يبلغها التقاضم.

## ➤ المعاليم على الأنشطة

ارتفاع مبلغ البقايا للاستخلاص بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية مواف سنة 2017 إلى 10.260,000 دل للفترة 2005-2006. ولم يتبيّن إلى مواف نوفمبر 2018 قيام القباضة البلدية بإجراءات التتبع في شأنها وهو ما يضاعف مخاطر سقوطها بالتقاضم .

## ➤ معاليم إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه

ارتفاع مبلغ البقايا للاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 المضمّن بالحساب المالي لبلدية ماطر بعنوان مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه إلى 853.028,665 د تتمثل في رصيد بقایا استخلاص بعنوان معاليم الأسواق المستلزمة ناهزت في مواف سنة 2017 ما قدره

د بعنوان السنوات من 2003-2014. ولئن تولى القابض البلدي تفعيل الإجراءات الجبرية من خلال استصدار بطاقات إلزام ضد جل المدينين والقيام باعترافات إدارية على الحسابات البنكية خلال الفترة 2013-2016 مكنت من تحصيل جزء من دين أحد المستلزمين فقد اتضحت أهمية الديون الراجعة إلى أربع مستلزمين كما يبينه الجدول الموجز:

المستلزم	فترة الدين	المبلغ (د)
1	2012	302.400,000
2	2012	196.159,016
3	2013	100.000,000
4	2014	105.000,000

كما لم يتبيّن اتخاذ أعمال تتبع في شأن الديون المتخلدة بذمة عدد من المستلزمين بلغت على التوالي (39.742,260 د) المثقل منذ سنة 2003 و(26.339,593 د) منذ سنة 2006 و(28.052,120 د) منذ سنة 2008 مما يجعل هذه الديون عرضة للسقوط بالتقادم.

وتدعى البلدية إلى مزيد بذل جهودها لتصفيّة هذه المبالغ.

#### ➤ معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات

تبين من خلال فحص الحساب أهمية بقایا بعنوان معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات حيث بلغت ما قيمته 32.490,400 دينار في مواف 2017. والتي ترجع إلى سنة 2015 وما قبل. بالرغم من ذلك، لم يتبيّن سعي القباضة البلدية بالتنسيق مع مركزها المحاسبي إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية قصداً استخلاصها.

#### ➤ معاليم مقابل رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية

اقتصرت البلدية خلال سنة 2017 على إبرام اتفاقيات سنوية لرفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية مع 13 مؤسسة فقط رغم أهمية النسيج الصناعي والتجاري المتواجد بالمنطقة البلدية (1348 مؤسسة حسب مراقبة الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية) وهو ما من شأنه أن يحرمهـا من مداخيل إضافية بهذا العنوان.

## ► المداخيل الأخرى المتأنية من الاستغلال المباشر للملك البلدي

بلغت بقایا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بعنوان المداخيل الأخرى المتأنية من الاستغلال المباشر للملك البلدي ما قيمته 32.490,400.

## ► الإيداعات خارج الميزانية

تبين من خلال فحص الحساب المالي للبلدية وكما تم الوقوف بتقرير دائرة المحاسبات لتصريف 2016، تواصل وجود مبلغ بما قدره 19.768,042 د مدرج خارج الميزانية ضمن البند "إيداعات مختلفة" يتعلّق جزء منه بمقابض مستخلصة بعنوان معينات كراء محلات تجارية. ويعزى ذلك في جل الحالات إلى عدم إبرام عقود جديدة مع بعض المتسوّجين الجدد لها لاقتنائهم الأصول التجارية من قبل المتسوّجين الأصليين للمحل أو لعدم تثقييل عقود لدى القابض أو لبالغ مودعة تعود لسنوات سابقة تجاوزت فترة التقادم المحددة بأربع سنوات طبقاً لأحكام الفصل 46 من مجلة المحاسبة العمومية. ولئن حثت المذكورة العامة عدد 65 الصادرة في 26 جوان 2013 دعت المراكز المحاسبية إلى ضرورة التنسيق مع مصالح الجماعة المحلية قصد السعي لاستكمال إجراءات إعداد سندات الاستخلاص النهائية في شأن هذه الأرصدة وتنقيلها بالميزانية. كما أوجبت على المحاسبين تسوية المبالغ المؤمنة والتي سقطت بمرور الزمن دون حاجة لطلب ترخيص من أمانة المال الجهوية وخلافاً لذلك لم يتبيّن إلى مواف نويفمبر 2018 سعي البلدية إلى التنسيق مع مركزها المحاسبي قصد تسوية هذه المبالغ.

## 4- التصرف في الأموال

تم الوقوف على ملاحظات تتعلق بعدم حرص البلدية على حماية أملاكها وحسن التصرف فيها.

### 1-4-حماية الأموال

اتضح أنّ البلدية لم تتمكن إلى مواف نويفمبر 2018 من تسجيل العقارات المستغلة من قبلها لدى إدارة الملكية العقارية وينذكر في هذا الصدد دكان تجاري ومشرب بشارع الحبيب بورقيبة وعقارات شارع الطيب المهيري (10 عقارات) وعقارات بنهج محمد علي والسوق المركبة للخضر والغلال والحي التجاري والمحلات بكل من بطحاء الحوطة وسوق الحوطة ونهج الغابات وشارع البيئة.

وعلى صعيد آخر، لم تتمكن بلدية ماطر إلى موافق نوفمبر 2018 من استرجاع عقارات على ملكها يشغلها الغير دون وجه حق وهو ما حرمها من مداخيل إضافية بعنوان استغلالها ويبرز الجدول المواري ذلك:

العقارات	الملحوظات
مقر الكشافة سابقا	قرار إخلاء 13 بتاريخ 2016/05 دون تنفيذ
مسكن مهندس البلدية سابقا	"
مسكن رئيس الحرس الوطني سابقا	"
محل بجزء من مقر التضامن سابقا	"

### 2- تحصيل مداخيل الأماكن

يتواصل إلى موافق نوفمبر 2018 وضع 3 عقارات (محكمة الناحية سابقا ومركز الشرطة سابقا ومسكن الحاكم سابقا) دون مقابل على ذمة هيكل إدارية ومنظمات في غياب اتفاقيات مبرمة معها تحدد الالتزامات المحمولة عليها وهو ما يحرمها من تعبئة موارد إضافية بخصوص هذه الأماكن. وبالرغم من سعي البلدية إلى إبرام عقود تسويغ في الغرض عملاً بمناشير وزير الداخلية الصادرة في الغرض والتي أكدت على البلديات ضرورة إبرام عقود مع مت索غي المحلات التجارية والسكنية ضمناً لحسن سير عملية الاستخلاص فإنه ما زال إلى موافق نوفمبر 2018 استغلال عقار كمقرات إدارية لفائدة صندوق الوطني للضمان الاجتماعي دون إبرام عقد تسويغ في الغرض.

كما تم تسجيل تراكم بقايا الاستخلاص بعنوان كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري وسكنى بلغت بتاريخ 31 ديسمبر 2017 على التوالي ما قيمته 335,007,627 د 5,274,921 د. وتتجدر الملاحظة إلى أنّ سنة 2018 شهدت استخلاص جزء هام منها باستثناء الديون المتخلدة بذمة المت索غ للمحل عدد 78 والمتحلّد بذمته في موافق سنة 2017 ما جملته 10,575,736 د.

ولئن بادرت البلدية انطلاقاً من سنة 2018 بمتابعة إعلانات التفوّت في الأصول التجارية الصادرة بالرائد الرسمي للإعلانات القانونية والشرعية والعدلية فإنّها لم تتمكن إلى موافق نوفمبر 2018 من تقديم اعتراض طبقاً لأحكام الفصل 193 من المجلة التجارية والتي حدّدت عشرين يوماً للدائنين للاعتراض، بمناسبة تفوّت بعض مت索غي المحلات التجارية للأصول التجارية الراجعة لهم مما فوت عليها فرصة استخلاص المعينات المتخلدة بذمتهما والتي بلغ أقصاها ما جملته 5,965,799 د موافق 2017.

لم تتولّ البلدية مراجعة معينات الكراء المحلات التجارية وذلك من خلال تفعيل الإجراءات المنصوص عليها بالقانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرخ في 25 ماي 1977 والمتعلق بتنظيم العلاقات بين المسوغين والمسوغين فيما يخص تجديد كراء العقارات أو المحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف بمراجعة معينات الكراء بعد ثلاثة سنوات من الاستغلال حيث لم تتم مراجعة عقود أبرمتها البلدية منذ أكثر من 20 عام واقتصرت في المقابل على تطبيق الزيادة السنوية لمعينات الكراء وهو ما يحدّ من تنمية موارد البلدية.

كما لوحظ أنّ البلدية لم تتولّ تطبيق الزيادة السنوية في بعض الحالات حيث اعتمدت نسبة زيادة كلّ ثلاثة سنوات (بخصوص 9 متسوغين) عملاً بمنشور وزير الداخلية حول تسويع المحلات الصناعية أو التجارية في حدود 10% مما لا يضمن المساواة بين كافة المتسوغين.

## II. النفقات

شملت الرقابة على النفقات تحليل هيكلتها والتصرف في نفقات العنوانين الأول والثاني إضافة إلى خلاص الديون.

### 1-تحليل هيكلة النفقات

بلغت نفقات العنوان الأول في سنة 2017 ما قيمته 2,983 م د وتمثل نفقات التأجير العمومي (1,594 م.د) ووسائل المصالح (0,988 م.د) أهمّ بنديه حيث استأثرت تباعاً بنسبة 53% و33% من مجموع النفقات بهذا العنوان. في المقابل اقتصرت كلّ من نفقات التدخل العمومي وفوائد الدين على التوالي 7% و 7% من مجموع نفقات العنوان الأول. وتتوزع نفقات العنوان الأول كما يلي :

نسبة الانجاز (%)	النفقات المنجزة		الاعتمادات النهائية (د)	بيان النفقات
	النسبة (%)	المبلغ (د)		
90	53	1 594 020	1 769 958	التأجير العمومي
85	33	987 716	1 166 575	وسائل المصالح
73	7	204 855	280 600	التدخل العمومي
100	7	196 868	196 867,675	فوائد الدين
0	-	-	13.000	نفقات التصرف غير الموزعة
87	100	2 983 459	3.427.000	المجموع

المصدر: الحساب المالي ووثيقة الميزانية لسنة 2017

وبلغت بالتالي نفقات تسيير المرافق البلدية (التأجير ووسائل المصالح) ما قدره 2.582 أ.د أي ما يعادل 86% من نفقات العنوان الأول.

وبلغت نفقات العنوان الثاني 2.509 أ.د تكون أساسا من الاستثمارات المباشرة 2.266 البالغة أ.د أي ما يمثل 90%. ويحصل الجدول الموالي نسب إنجاز الميزانية بعنوانها الأول والثاني.

البيان	المبلغ (د) / النسبة (%)
نفقات العنوان الأول	
الاعتمادات المرسّمة بالميزانية (د)	3 427 000,000
المصاريف المنجزة (د)	2 983 458,699
نسبة الإنجاز (%)	87
نفقات العنوان الثاني	
الاعتمادات المرسّمة بالميزانية (د)	5 204 000,000
المصاريف المنجزة (د)	2 508 824,922
نسبة الإنجاز (%)	48,21

## 2- خلاص الديون

تم رصد اعتمادات نهائية بلغت 86.674,723 د في إطار ميزانية 2017 لتأدية مستحقات المعاملين مع البلدية من خواص ومؤسسات عمومية مثلت نسبة 9% من الاعتمادات المخصصة لوسائل المصالح. واتضح أنّ البلدية لم تتمكن من استهلاك سوى 73% من الاعتمادات المرصودة لتسديد الديون . ويبين الجدول الموالي قائمة في الديون المسددة بعنوان سنة 2017:

### الوحدة: الدينار

بيان النفقات	الاعتمادات المبرمجة	النفقات المأذونة
منخلّدات تجاه الخواص	39 748,312	23 065,312
منخلّدات تجاه مؤسسات عمومية أخرى	31 144,140	27 330,657
منخلّدات تجاه المطبعة الرسمية للبلاد التونسية	3 385,698	2 365,723
منخلّدات تجاه الشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه	6 354,000	6 012,400
منخلّدات تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز	2 252,227	2 252,227
منخلّدات تجاه الشركة القومية لتوزيع البترول	3 790,346	2 145,000
<b>المجموع</b>	<b>86 674,723</b>	<b>63 171,319</b>

المصدر: الحساب المالي لسنة 2017

### 3-نفقات العنوان الثاني

تم الوقوف على ملاحظات تعلقت بإنجاز نفقات التنمية وتنفيذ المشاريع.

#### 1-3-إنجاز نفقات التنمية

سجل ضعف إنجاز نفقات التنمية المبرمجة مردّه أساساً التأخير في إنجاز بعض المشاريع وهو ما تبرزه الأمثلة بالجدول الموالي:

الإستثمارات	الفصل	المبرمج في ميزانية 2017 (د)	النفقات المنجزة (د)	نسبة الإنجاز (%)
أشغال الصيانة والتعهد	6613	1 591 098,80	963 555,57	61
بناء وتهيئة المنشآت والرياضة	6616	1 181 909,25	343 560,37	29
تعبيد الطرقات	6613	810 542,51	285 178,55	35
اقتناء معدّات النظافة والطرقات	6606	415 387,87	256 966,19	62
المساهمة في بناء دور الشباب والثقافة	6616	358 106,65	91 233,61	25
الإنارة العمومية	6610	116 741,56	0	0
دراسات أخرى	6600	106 578,80	24 562,43	23
بناء وتهيئة الأسواق والأحياء وال محلات التجارية	6617	47 457,10	16 598,43	35
تجميل مداخل المدن	6615	22 047,00	13 275,00	60
اقتناء معدّات وتجهيزات أخرى	6606	15 000,00	6 501,80	43
دراسة أمثلة الهيئة العمرانية	6600	10 000,00	0	0
برامج وتجهيزات إعلامية مختلفة	6605	2 000,00	998,28	50

#### 2-3-تنفيذ المشاريع البلدية

تبين أنّ البلدية لم تتمكن من حسن إعداد الدراسات الخاصة ببعض المشاريع مما أدى إلى إبرام ملحوظ بخصوصها كما يبيّنه الجدول الموالي :

موصوع الصفقة	قيمة الصفقة (د)	مبلغ الملحق (د)	نسبة الملحق
تعبيد الطرقات برنامج تشاركي لسنة 2017	580 595,400	53 347,518	%9

نسبة الملحق	مبلغ الملحق (د)	قيمة الصفقة (د)	موضوع الصفقة
%37	178 445,026	486 466,876	هيئة توسيع مدارج المركب الرياضي

ومن جهة أخرى، سجل تأخير بخصوص إنجاز عدد من المشاريع بلغ أقصاه 3 سنوات وكما تبيّن له الخمس أمثلة في بيته الجدول الموالي والتي تراوح التأخير فيها بين 258 و 1255 يوما :

آجال استلام الأشغال من تاريخ الإذن بالبدء	تاريخ الاستلام الوقتي	تاريخ الإذن ببدء الأشغال	مدة الإنجاز (يوم)	قيمة الصفقة (د)	موضوع الصفقة
478	2018/04/24	2017/01/01	90	109 977,180	تطوير وصيانة شبكة الإنارة العمومية بماطر
258	2018/04/19	2017/08/04	180	1 217 229,000	هيئة الطرقات وتصريف مياه الأمطار برنامج تشاركي لسنة 2016
1255	2017/10/26	2014/05/20	180	1 084 012,251	تعبيد الطرقات وتصريف مياه الأمطار
662	mai-16	2014/07/09	150	369 030,840	هيئة ملعب البلدي الطيب المهري
1094	juil-15	2012/07/02	240	486 466,876	هيئة توسيع مدارج المركب الرياضي

الجمهورية التونسية  
وزارة الشؤون المحلية والبيئة  
ولاية بنزرت  
بلدية ماطر

5104 / 2018

من رئيس بلدية ماطر

إلى السيد

رئيس غرفة التنمية والبيئة

بدائرة المحاسبات

الموضوع: إجابة على التقرير الأولي بخصوص الرقابة على بلدية ماطر

المرجع: مكتوبكم عدد 2018/82 (ص غ ت ب )

المصاحب: تقرير

تحية تقدير و بعد

جوابا على ما تضمنه تقريركم من ملاحظات تخص مختلف مجالات العمل البلدي و خاصة تعيينة و توظيف المعاليم و التصرف في الأموال و حمايتها و إنجاز النفقات أتشرف بموافقاتكم برد البلدية عن الملاحظات و الإخلالات الواردة علينا بالكشف المصاحب لهذا و السلام.

رئيس البلدية

جلال التهامي



## تقرير

منذ سنة 2011 لاقت البلدية عديد الصعوبات على مستوى احتساب المعاليم و توظيفها و متابعة عمليات استخلاصها

وقد ازداد الوضع تأزماً لعدم وجود انتدابات حيث تشهد المصالح الإدارية والفنية فراغاً ملحوظاً كان السبب الرئيسي في تدهور الوضع المالي و التنموي الذي لاحظته خلال تفاصيل بلدية ماطر في الفترة الأخيرة

وقد ساعدنا استقرار الأوضاع الأمنية على المضي قدماً في تحسين الأوضاع المالية للبلدية إلا أنه رغم المحاولات العديدة و المتكررة فإن النقص ما زال موجوداً و هو ما سنعمل على تفاديه في المرحلة المقبلة.

### (1) الموارد

نظراً لنقص الوسائل البشرية تم إنجاز مختلف أعمال الإحصاء للعقارات بصفة متاخرة و قد تحمّل علينا معالجة ذلك خلال سنة 2018 حيث ارتفع عدد الفصول المحسّنة بالنسبة

- للعقارات المبنية من 7599 إلى 9835

- للأراضي غير مبنية من 430 إلى 666

ورغم صدور الأمر المتعلق بضبط الثمن المرجعي للمتر المربع للعقارات في مارس 2017 إلا أننا لم نتوصل تتفق قرار الثمن المرجعي إلا بتاريخ 25 ديسمبر 2017 حيث أن مجلس النيابة الخصوصية لم يكن مستعداً آنذاك للتوفيق في المعاليم البلدية نظراً لحالة البنية الأساسية وقد عدل موقعه بعد إتمام إنجاز مشروع الطرقات.

ولغاية تيسير إجراءات استخلاص المعاليم سارّ علينا بتجاوز بعض النقصان مثل رقم بطاقة التعريف الوطنية و تاريخ تسليمها و عنوان المطالب بالأداء وذلك بالنسبة للطلبات الجديدة.

وقد اتصلنا بمركز الإعلامية لتركيز منظومة التصرف في الموارد بجهازي الحاسوب للقبضة البلدية و البلدية و سيتم التنسيق مع القابض البلدي من أجل إيجاد طريقة للتخصيص بالمنظومة على مختلف المعاليم المتقلبة و ببقايا المعاليم الغير مستخلصة وهو ما سيتمكن البلدية من إعداد جدول تحصيل الفارق بين المعلوم

الموظف و المعلوم المستخلص و رغم المجهودات الكبرى التي تم القيام بها خلال سنة 2018 من أجل استخلاص مبالغ الأكرية لسنوات 2017 و ما قبل إلا أنها بقيت منقوصة و سنتولى خلال سنة 2019 مضاعفة الأعون و المجهودات لتصفية المتخلصات المذكورة

وقد بادرنا بالاتصال بالقابض البلدي من أجل ضبط برنامج عمل بداية من سنة 2019 لاستخلاص معاليم الأكرية المتخلدة و تفعيل إجراءات التتبع الإدارية و غير الإدارية كما سنتولى بالتنسيق مع القابض البلدي مراجعة ملفات المستلزمين الذين تخلدت بذمتهم ديون لفائدة البلدية و العمل على إيجاد الحلول الازمة لتصفيتها و العمل على تطبيق الإجراءات الجبرية في استخلاص الديون.

بخصوص الاتفاقيات الخاصة برفع الفضلات غير المنزلية فستنولى الاتصال بأصحاب المحلات و حثهم على إبرام اتفاقيات في الغرض

## (2) الأموال البلدية

بادرنا بتسجيل عديد الأموال العقارية مثل مقر البلدية و البناءات المحيطة به من مركز شرطة و محكمة و عقار معد للسكن و مركز الحرس و سوق بيع الخضر و الغلال و مستودع بلدي و عقارات محاذية له. و قطعة أرض بيضاء بتقسيم الأندرس.

كما تدارسنا موضوع المقرات البلدية المستغلة من قبل هيأكل إدارية ومن قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض و تولينا مراسلتهم من أجل إبرام علاقة تعاقدية تضمن مصالح البلدية.

كما تدارسنا المبالغ المائية من المحلات التجارية المسوجة للوقف على مدى مساهمتها في تنمية الموارد البلدية وتم الاتفاق على إعادة النظر فيها حتى تكون قيمتها المالية في مستوى طموحات المجلس.

وقد أولينا ملفات المحلات البلدية الأهمية الازمة حيث سيتم تدارس الموضوع في الدورة العادية الأولى سنة 2019 لغاية ربط العلاقات القانونية الازمة و توظيف مبالغ معينات الكراء و تنقلها و العمل على استخلاصها في أحسن الظروف

هذا و تجدر الإشارة إلى أننا تولينا خلال سنة 2018 اتخاذ الإجراءات القانونية الازمة لرفع عشرات القضايا في الخروج من المحلات البلدية التي تخلدت بنذمة متسوغتها معينات غير مستخلصة و قد سارع العديد منهم إلى الدفع

وبخصوص المبالغ المؤمنة خارج الميزان فسننسعى خلال سنة 2019 بالتنسيق مع السيد القابض إلى تصفية ما تبقى منها.

### (3) المشاريع البلدية

كان سير المشاريع الشاغل للإدارة البلدية فهي حريصة على إنجاز ماتم ضبطه ببرنامج الاستثمار البلدي التشاركي حتى تعود للمواطن في ماطر ثقته في بلديته ورغم بعض التأخير الحاصل على مستوى الإعلان عن المنافسة والإذن بانطلاق الأشغال مقارنة بالبرنامج فإن جل المشاريع المبرمجة سنة 2017 تم تنفيذها. ونذكر خاصة مشروع الطرقات البالغ كلفته الأولية 580000 دينار ومشروع التویر العمومي بكلفة قدرها 109000 دينار.

وستنولى الحرص في المستقبل على إعداد الدراسات اللازمة للمشاريع وتجنب إبرام ملحق خاص بالصفقات وعلى احترام أجل الانجاز المتفق عليها لتجنب الارتفاع في الكلفة وتحقيق الأهداف المبرمجة.

رئيس البلدية

جلال التهامي



0  
356  
2018/12/20

### محضر

في الإجابة على الملامح المذكورة في التقرير الأولي

لادارة المعاشرة لسنة 2018

#### 1) بقایا الاستخلاص الموظفة على العقارات المبنية و الغير مبنية :

في إنتظار محتوى العفو الجبائي المقترح خلال سنة 2019 و ما سيفرغ عنه من طرح لبقایا الاستخلاص لسنة 2016 و ما قبل و استخلاص لسنوات 2017 و 2018 و 2019 للمشاركون في هذا العفو .

#### 2) مداخيل كراء العقارات المعدة للنشاط التجاري :

جزء هام من هذا الدين وقع اقتراح طرحة من طرف النيابة الخصوصية بتاريخ 2017/07/27 حسب المحضر المرافق و بقي الأمر معلقا بين أمانة المال و البلدية حين توليت مهامي بالقبضة و أنا ساعي لتذليل الأسباب التي حالت دون إنجاز المطلوب .

#### 3) معاليم أشغال الملك العمومي البلدي و استلزم المرافق العمومي :

أساسا ترجع هذه الديون إلى بقایا استخلاص لزمة الأسواق و ذلك لعديد الأسباب و قد قامت القبضة بعدد التبعات على المدينين كما يلي :

أ- [ ] ( محضر بتبيّغ بطاقة إلزام )

( اعترافات إدارية لدى جميع البنوك )

( اعتراف على بطاقة تسجيل عربة )

✓ و المقترح هو عملية إستقصاء لدى الإدارة الجهوية للملكية العقارية و الوكالة الفنية للنقل البري .

ب- [ ] ( إتمام إجراءات إمتياز الخزينة الذي قمنا به )

( إتمام إجراءات البيع للاثاث الذي تم عقله )

✓ قمنا بتبيّغ بطاقة إلزام و كما قمنا باعترافات إدارية لدى جميع البنوك و المقترح هو إستقصاء لدى الإدارة الجهوية للملكية العقارية و الوكالة الفنية للنقل البري .

ت- [ ] ( قمنا بتبيّغ بطاقة إلزام )

( اعترافات إدارية لدى جميع البنوك )

✓ و المقترح عملية إستقصاء لدى الإدارة الجهوية للملكية العقارية و الوكالة الفنية للنقل البري .

لم

☒ أما بخصوص المدينين :

أجد الملفات الخاصة بهم ولا العقود و لا بطاقات إلزام و حسب الزملاء فإنهم لم يجدوا أي وثيقة مع العلم أني تحملت المسؤلية الموكولة كقابض بتاريخ . 2018/11/28

4) بالنسبة للموجبات و الرخص الإدارية و معاليم مقابل إسداء خدمات :

نافت النظر أن هذه الإستخلاصات تتم بطرق الخلاص الفوري .  
و بتالي ليس لدى القابض أزمة متابعة و غير معني بالتنبيهات .

• بخصوص الفصول المعنية بالمعلوم على الأراضي غير مبنية في انتظار صدور قرار الإعفاء المقترح لسنة 2019 و التركيز على إجراءات التحسيس بالعفو من ناحية و استخلاص نسبة هامة من المبالغ الغير مستخلصة و طرح ديون متراكمة من قبل .

5) بقایا الإستخلاص بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية :

المقترح : مزيد التنسيق مع القباضة المالية لتحسين المطالبين بخلاص الأداء على المداخل بعنوان " الأداء على الدخل التجار و الشركات ( خلاص تقديرى و خلاص حقيقى ) بالتوجه للقباضة البلدية و مدهم نسخة من وصل الخلاص السنوى للمداخل لشطب الفصل المفتوح باسمه بدفتر المعلوم على المؤسسات لتعديل المبلغ المقترح من البلدية أو تسجيله إن لم يتم تسجيله من طرف البلدية و من ذلك تعليق إعلانات توعية و إرشاد أو إضافة ملاحظة على وصل الإستخلاص المستخرج من منظومة " رفيق " عليها ( المطلوب الاتصال بالقابض البلدي بماطر لشطب معلوم الأداء على المؤسسات أو تعديله أو ترسيمه )

☒ تمت الإجابة عن الاستفسارات من طرف القابض البلدي بماطر .

والسلام

قابض البلدية بماطر  
عبد العزيز البحاوي

